

تأسيس حكم السلالة البهلوية تم بقوة الحراب فهو خلاف الدستور منذ البداية

بسم الله الرحمن الرحيم

إنهم يقومون بتنفيذ العديد من المحاولات اليائسة والمستميتة للحيلولة دون تحقيق الأصل الأول الذي نطالب به نحن والشعب الذي يعبر عنه بقوله: لا نريد النظام البهلوي والملك وهذه السلالة البهلوية، وكان تعبير رئيس الوزراء السابق في عهده هو: لأن الأهالي كانوا يرددون شعار مناقض للدستور لذلك قتلوهم! وهو يقصد الشعار الشعبي (الموت للملك.. نرفض الملك) ويعتبره خلاف الدستور! حسنا لتحدث أوى عن أحد أبعاد هذا القول ثم نرى هل أن هذا الشعار يخالف الدستور أم لا.

بشأن أحد أبعاد هذا القول نقول: إذا أطلق شخص ما شعارا خلاف ما في الدستور فهل يجب إطلاق النار عليه وقتله؟ أم توجد قوانين جزائية خاصة بهذه الحالة؟ بالطبع إذا خالف شخص الدستور وجب محاكمته طبقا للقوانين الجزائية. هذا أولا، وثانيا لنناقش الموضوع لنعرف هل أن الشعب أطلق شعارا مخالفا للدستور أم أن الملك هو الذي أصبح ملكا خلافا للدستور؟ الدستور ينص على وجوب أن ينتخب الشعب شخصا ليصبح ملكا، ونفس هذا السيد الملك قال إن الدستور ينص على أن السلطنة موهبة إلهية يمنحها الشعب لشخص السلطان، فلنلاحظ الآن هل أصبح هذا الملك ملكا طبقا للدستور وحديثنا هو ضمن إطاره، وهل وصلت السلالة البهلوية للحكم استنادا للدستور؟ وهل منح الشعب هذه الموهبة لجلالته لكي يكون الشعار الذي أطلقه اليوم خلافا للدستور؟ أم أن الشعب كان جاهلا بالكامل بهذه القضايا؟.

لقد وصل رضا خان للسلطة بانقلاب عسكري واستولى على طهران وكل ما قام به كان بقوة الحراب بل لم يكن يفكر بموقف الشعب أصلا مثلما يتجاهل هؤلاء اليوم رأي الشعب بالكامل. لعل أكثرهم أو جميعكم لا تتذكرون ما جرى لكنني أتذكر ذلك بتفاصيله، فقد كنت شاهدا لما جرى. لقد جاء إلى طهران بانقلاب عسكري وتظاهر كثيرا في بداية الأمر بالتدين والالتزام بالإسلام وكان يذهب أحيانا حافيا إلى هنا وهناك للمشاركة في مجالس العزاء في ليالي شهر محرم كما ينقل، ويشارك في المراسم التي كانت تقيمها التكايا في طهران ويلتقي أصحابها ويتظاهر بالإسلام والإيمان أمامهم. حتى تبّت قدميه بعض الشيء، هكذا كان الحال في بداية أمره وحتى إستقواء حكمه وعندها شهر الحراب وسحق فئات الشعب كافة، ولم يكن الحال يومذاك مثلما هو عليه الآن وبعد التحول الذي

شهده الشعب خلال هذه السنة، لكي يعترض الشعب وينتفض ضده، بل لم تكن تجد يومئذ حديثا عن أي شيء خلاف رأي رضا خان، لم يكن هناك شيء من هذا القبيل أصلا.

إذن رضا خان جاء للسلطة بقوة الحراب وبها أيضا أسس مجلسا نيابيا دون أن تكون للشعب أي معرفة بأعضائه ولا بكل هذه القضايا أساسا بل وليس معلوما أن رضا خان نفسه قد قام بهذا العمل لأن قوائم أسماء أعضاء هذا المجلس كما يقول الملك محمد رضا نفسه، كانت تجلب من السفارات وتُسلم لهؤلاء وهي تحدد اسم كل نائب ومنطقته أيضا فيذهب المأمورين وينصوبهم لعضوية المجلس النيابي، فهم إذن مجموعة كانت تنصّب ابتداء من قبل السفارات، وكانت السفارة الإنكليزية هي الأصل في عهد رضا خان ثم أصبحت السفارة الأميركية هي الأهم في عهد الملك الحالي، فالسفارات كانت تعد قوائم الأسماء وتسلمها لهم لينصوبهم أي أنهم في الواقع كانوا منصّبين من قبل بأمر السفارات بالدرجة الأولى ويأمر رضا خان ومحمد رضا خان الآن، في الدرجة الثانية وفي الظاهر، فأى دخل للشعب في كل ذلك؟.

لم يكن لدينا مجلس نيابي دستوري أصلا طوال عصر الملكية المشروطة. فلم يشكل طوال هذا العصر مجلس على وفق ما نص عليه هذا الدستور نفسه، بالنسبة لبداية هذا العصر لا أعلم كيف كان الحال لكن المقدار الذي نراه هو انعدام وجود مجلس نيابي دستوري. وأحد الأمور التي نصت عليها تنمة الدستور، هو وجوب وجود خمسة من المجتهدين ينصّبهم مراجع التقليد في المجلس النيابي للإشراف على عمله ولا يكون المجلس دستوريا دون وجودهم فيه، وهذا الأمر لم يتم تنفيذه سوى في بداية عصر الملكية المشروطة وحتى يومئذ لا أعلم إن كان تنفيذه كاملا أو ناقصا ولكن طوال هذه المدة التي عاصرتها وهي حدود الستين عاما لم يتحقق هذا الأمر أصلا فلا المجتهدون الخمسة دخلوا في عضوية هذه المجالس النيابية ولا الشعب كان مطلعا على الأمور لكي ينتخب أعضائها، وحتى لو كان الأهالي في بعض المناطق مثل طهران ينتخبون حقا أحد النواب أحيانا لكن باقي النواب لا ارتباط لهم برأي الشعب في المناطق الأخرى أصلا. فجميعهم كانوا يُنصّبون من قبل الجهاز الحاكم.

أما في عهد هذا الملك فنحن وأنتم جميعا نعلم جيدا بأنه لم يكن لدينا ناب شعبي واحد أفلم ينتخب الشعب أيا من أعضاء المجلس النيابي الحالي، بل إنهم جميعا منصّبون من قبل الحكومة، وقائمة الأسماء مرسلة من قبل السفارة الأميركية أو هكذا كان الوضع، حسب قول الملك محمد رضا، في زمن أبيه أما في عهده فلا وجود لهذه الأشياء! وعلى أي حال لم يكن لدينا مجلس قانوني

طبق الدستور لكي يصبح ما تصادق الأكثرية فيه عليه قانونا دستوريا، والمجلس النيابي المؤسس في عهد الملك رضا كان شكليا أعدت السفارة الإنكليزية قائمة بأسماء أعضائه أو أن الملك رضا نفسه أربع الناس بالحراب ونصّب مجموعة كتواب في المجلس دون أن يكون للشعب أي دور في الأمر، ولذلك فالمجلس المخالف للدستور قام بواسطة مجلس المؤسسين الذي شكلوه بقوة الحراب أيضا، بتنصيب رضا خان ملكا وخلع سلطنة العائلة الملكية السابقة وإحلال السلالة البهلوية محلها. بهذا النحو وصلت العائلة البهلوية للسلطة وهذا هو أساس سلطنتها وعليه يتضح أن المخالف للدستور هو قوله (الملك محمد رضا): إني أنا السلطان، وليس الشعار القائل: إنك لست سلطانا، وعلى هذا يتضح خواء قول ذلك الرجل بل (الرجيل) السابق:

.. إن سبب قتلهم الجماهير هو قيامها بإطلاق شعار غير شعبي ومخالف للدستور يقصد بذلك شعار (الموت للملك)، وهم لا يذكرون المصاديق الأخرى، إن الجماهير كانت تهتف: .. الموت للملك.. فحن لا نريده ولا نريد السلالة البهلوية برمتها، وهم يقولون إن هذا الشعار غير شعبي وبخالف رأي الشعب الإيراني الذي يحب بأجمعه، الملك! فمن يهتف برفض هذا الملك فهو معارض للشعب! ولكن الشعب كافة يهتف بذلك فأى شعب هذا الذي يعارضه هذا الشعار؟ إن الشعب أو أغلبيته الساحقة بلا إشكال كانوا ولا زالوا يهتفون برفض هذا الملك وبالموت له قبل شهرين وبعد شهر رمضان يوم العيد. إذن فهو شعار شعبي وشعار كل الشعب وليس مخالفا له ولا للدستور بل هو منسجم مع الدستور لأن الدستور لا يعترف بسلطنة هذا الملك فهو ليس ملكا دستوريا والشعب يقول ما يقوله الدستور نفسه وشعاراته مطابقة له لأن هذا الملك ليس ملكا. أما قوله: إني سلطان، والأعمال التي يمارسها تحت هذا العنوان من قبيل جلوسه لاستقبال المُسلمين عليه بعنوانه الملكي وإقامة مراسم التتويج له وغيرها هي جميعا مخالفة للدستور لأنه لا يعترف بسلطنته أصلا وبالتالي يكون جميع ما يتفرع عن هذه السلطنة مخالفا للدستور أيضا.

وقد كررت هذه الحكومة التي أعقبت تلك الأقوال السابقة، إذ أعلنوا: ليرجع إلى البلد من يؤيد الدستور من الذين يقيمون في الخارج، كالدول الأوروبية وغيرها، أما الذين لا يؤيدونه فلا يحق لهم الرجوع، والمقصود هو تأييد بقاء الملك في العرش. وهذه الأقوال ليست صحيحة أيضا وطبق ما بينته لأن الذي يرفض سلطنة الملك هو الذي ينسجم موقفه مع الدستور وليس الذي يؤيد بقاءه. وهذه الأقوال تعبر عن إحدى المحاولات اليائسة التي يقومون بها الآن بل ومنذ البداية، فهم يرددون منذ البداية أن رفض الشعب لبقاء الملك مخالف للدستور.

لنفرض ارتفاع تلك الإشكالات وأن مجيئه للسلطنة كان طبق الدستور . فالإشكال يبقى قائما من عدة جهات أحدها أن هذا الشعب الذي انتخبك وبذلك أصبح حكمك مستندا للدستور طبقا للبند الدستوري القائل بأن السلطنة موهبة إلهية يمنحها الشعب لشخص السلطان، هذا الشعب نفسه يعلن اليوم رفضه. فإذا نفيت هذا القول فقم بإجراء استفتاء عام، أي أزيلوا الحراب والحكم والحكومة العسكريين عن الجماهير وأعطوها حريتها، ثم أعلنوا: ليتوجه من يؤيد الحكم الملكي إلى شمال المدينة ومن يرفضه إلى جنوبها، ليحربوا ذلك إن كانوا صادقين في دعواهم الالتزام بالدستور وأنه أصل ثابت عندهم. لنُدع جانبا الإشكالات التي بينتها في الليالي السابقة، الموجودة على الدستور الحالي، ولنقل نحن نؤيد احتجاجه بالبند القائل بأن السلطنة موهبة إلهية يمنحها الشعب لشخص الملك، ولكن هذا البند يصرح بوجود أن يهبها الشعب، وهذا الشعب الذي وهبها يقول اليوم: نحن لا نريد هذا الملك، وهذا الرفض صحيح طبق الدستور مثلما التأييد كان صحيحا إلى الآن التزاما بفرض صحة عملهم به. أما الآن فقد تحول إلى رفض سليم أيضا من الناحية الدستورية. إذن فحتى مع فرضنا أن السلطنة البهلوية كانت موافقة للدستور في أصل مجيئها للحكم ومن جميع الجهات، فإن سلطنته قانونا انتهت طبق الدستور أيضا لأن الشعب الذي وهبها له يعلن الآن رفضه، فلا يحق له اليوم ادعاء السلطنة (الدستورية) ولا القيام بأي من شؤونها كتصويب رئيس للحكومة، ولأنه لا يحق له تنصيب رئيس للوزراء، لذا فوجود رئيس الوزراء هذا مخالف للدستور.

وإضافة لكل هذه الإشكالات القائمة بشأن حكمهم، فإن شعبنا انتخب ملكا باتفاق الآراء، ثم أقسم هذا الملك على عدم الخيانة وحفظ الدين وخدمته والوفاء له وللشعب واجتناب خيانتها وهذا ما أقسم عليه هو أيضا ولكن هل وفى بقسمه؟ ثم خان ولم يف بقسمه، فهو إذن لم يعد ملكا. وبالنسبة لهذا الملك ألم يخن الوطن؟ ألم يعطي نفطنا لأميركا مجانا؟ ألم يخضع جيشنا لسلطة مستشاريها؟ ألا يخدم أميركا والاتحاد السوفيتي؟ فلماذا يدعّمونه إلى هذا الحد؟ وما الذي جرى لكي يمزق كارتر (يقتله) من أجله وهو ليس من أقاربه؟.

لنفرض أنه لم يقدم لهم أي خدمة، ولكن إذا لم يكن خادمهم ولم يكن ثمة فرق بينه وبين الآخرين، فما معنى ارتفاع أصواتهم من كل جانب؟ وما الذي حدث لترتفع صيحات هؤلاء الذين لهم منافع في إيران وهم ينهبون ثرواتها ونفطها ويقيمون في مقابله قواعد عسكرية لهم على أراضيها، فهم يسرقون نفطنا ويقدمونه لإسرائيل وهي العدو اللدود للمسلمين والإسلام؟! إذا لم يكن هذا الملك خادما للأجانب خائنا للوطن فلماذا ارتفعت أصوات هؤلاء ولماذا لم يكذب ما صرح به رئيس الوزراء

الإنكليزي قائلًا: إن لدينا مصالح في إيران وقد خدمنا جلالته لذا يجب علينا أن نرد الجميل اليوم وندعمه؟! وما معنى قول كارتر: لقد زدنا (إيران) بأسلحة تبلغ قيمتها 18 مليار دولار، ولدينا فيها مصالح، فكيف لا نبالي؟! إنك في هذه الصفقة أعطيت أسلحة لا تنفعنا وقد فرضتها على هذا (الملك) الذي خدم مصالحكم! أليس هذه خيانة للوطن؟ إذن فهو قد خان الوطن وبذلك فقط سقط من هذا المقام حتى لو لم يعلن الشعب رفضه له.

إن جميع الاتفاقيات المعقودة مع إيران خلال حكم هذين الملكين رضا ومحمد رضا إذا لم نقل منذ بداية حكم الملكية المشروطة بالدستور، هي جميعا خلاف الدستور وباطلة لأن المجلس النيابي لم يكن دستوريا ليحق له المصادقة عليها كما أن الملك لم يكن دستوريا ليحق له تقديمها للمجلس النيابي أو تعيين رئيس الحكومة ليأمر بفتح هذا المجلس، وجميع هذه الاتفاقيات يجب أن تكون مستندة للقوانين والقواعد (الدستورية)، في حين أن أي منها لم تعقد طبق تلك القوانين والقواعد، ولذلك فجميع الاتفاقيات التي عقدها والصفقات التسليحية باطلة فليعيدوا أموالنا وبأخذوا قطعهم الحديدية هذه! لقد أخذتم نفطنا فأعطينا ثمنه وخذوا قطعكم الحديدية هذه فهي لكم!

وهكذا حال كل اتفاقية عقدها، لقد أعطوا أثرى الأراضي الإيرانية كما كتبوا لي لهيئة بينهم ملكة بريطانيا، وقد وصف الخبراء الذين زاروها بأنها أفضل المراتع في العالم للرعي. وهؤلاء أعطوها (للأجانب) وبقيت إيران نفسها محتاجة وعليها استيراد اللحوم المجمدة ومخلفات الآخرين! أليس هذه خيانات للوطن؟ وأليس من أعظمها خيانة (الإصلاح الزراعي) التي دمرتم بها زراعة البلد بالكامل وسقتم الفلاحين إلى حالة من المسكنة جعلتهم يتدفقون إلى المدن؟ فطهران مليئة اليوم بهؤلاء الفلاحين المساكين الذين جاءوا من النواحي ليعيشوا في هذه الأكواخ والخيام والأماكن القذرة حيث يقاسون فيها مع عائلاتهم برد الشتاء القارص. أليس هذه خيانة للشعب؟ لقد خنت ولذلك لم تعد سلطانا، فالسلطان الخائن ليس سلطانا.

إذن فقيامه (الملك) اليوم باتخاذ العرش والتاج وتنصيب رئيس للوزراء وأمره بفتح المجلس النيابي وحله وغير ذلك من الإجراءات، كلها مخالفة للدستور والذي ينسجم مع الدستور هو الهتاف الشعبي القائل: لا نريد الملك، فكيف يكون هذا شعار مخالفا للدستور؟ كلا بل هو طبق الدستور أما المخالف للدستور فهو شعارك أنت، رئيس الوزراء، وهو قولك (جلالة صاحب المقام السامي). لأنه ليس (صاحب المقام السامي) وليس سلطان البلد.

هذه هي إحدى القضايا التي أثاروها وتابعوها، ومنها أيضا قوله: إذا رحلنا رحل الاستقرار عن المنطقة. وهذا ما يجب أن نرى فيما يحدث بشأنه. أي استقرار سيرحل برحيله وأي استقرار لدينا اليوم؟ أسأل الله أن يوفقكم جميعا. موفقين إن شاء الله، وعليكم أنتم أيضا أن تخدموا هذه النهضة التي تشهدها إيران بأي شكل استطعتم القيام به من الخدمات. الخدمات الداخلية في إيران، أما في الخارج فالخدمات الممكنة هي الإعلامية كإجراء المقابلات مع الصحف وكتابة المقالات فيها، فلقد شوهوا صورة إيران وشعبها في الخارج وعليكم وعلينا جميعا أن نوضح حقائق أمرها.

هوية الخطاب رقم . 75

فرنسا / باريس / نوفل لوشاتو 20 ذي الحجة 1398هـ ق الموافق 21 نوفمبر 1978م.
الموضوع: تأسيس حكم السلالة البهلوية تم بقوة الحراب فهو خلاف الدستور منذ البداية.
المناسبة: قيام الحكومة العسكرية بموجة جديدة من المذابح تحت ذريعة الدفاع عن الدستور.
الحاضرون: جمع من طلبة الجامعات والإيرانيين المقيمين في الخارج وغيرهم.